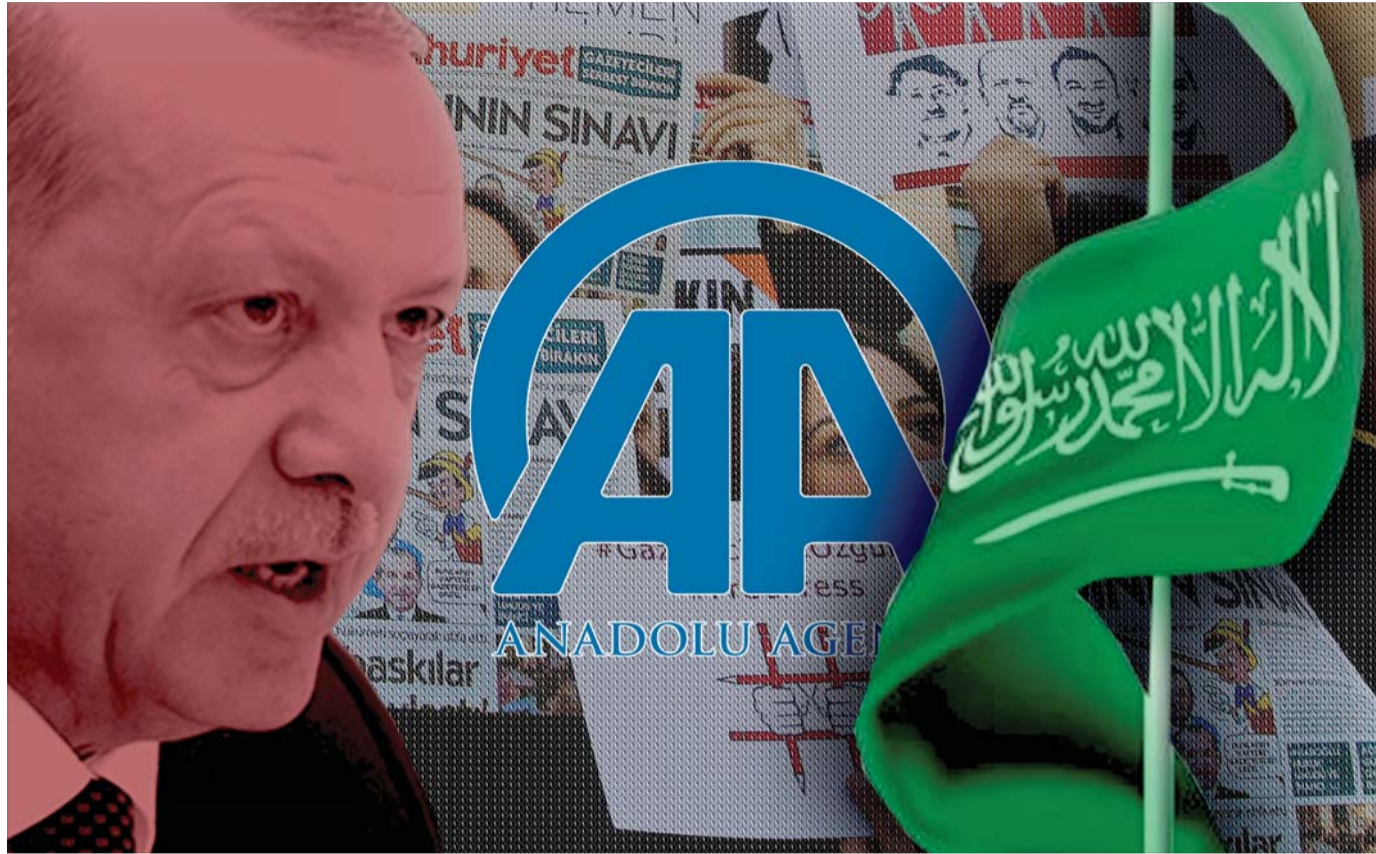


حجب الأناضول في السعودية: بين الانتقاد والتشويه خيط رفيع

الأناضول تؤكد أن الحجب استجابة لمطالب صحفيين سعوديين على مواقع التواصل



الجدول يرافق تغطية الأناضول داخل البلاد وخارجها

إن سجل تركيا في انتهاك حقوق الصحافة والإعلام موثق بتقارير المنظمات الدولية، ولا يمضي يوم دون أن تتحدث وسائل الإعلام عن اعتقال صحفيين أو إغلاق وسيلة إعلام أو موقع إلكتروني. واستعداد أحدهم تصريحات سابقة لوتكو جاكوروز عضو البرلمان عن حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي، ذكر فيها أن هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية تي.آر.تي ووكالة الأناضول للأنباء، تخلتا تماما عن مبدأ التغطية غير المتحيزة، وبدلا من ذلك أصبحنا صوت الحكومة وحدها ومجرد بوق بيت البروباغندا".

جملة من الاتهامات والتجاوزات المفجرة ضد قيادات وملفات داخلية سعودية، والوكالة خالفت في أكثر من تغطية حسابها في تويتر توثيقا لحجب الأناضول من صفحة حساب الوكالة، مضيفا فيديو موضحا به إخطار الوزارة. أما الكاتب السعودي سعود الرئيس فقال في معرض تعليقه على حجب الأناضول إن "الشعب السعودي العظيم طالب بحجبها". وأكد الصحفيون أن حرية الصحافة والإعلام لا تعني السماح للمنابر المعادية بنشر ما يحلو لها ضد السعودية. وقالوا إن خطوة الحجب جاءت بعد

وصحافية مرموقة وموثقة حساباتهم في تويتر. ونشر الإعلامي خلف الدوسري عضو هيئة الصحفيين بالسعودية عبر حسابها في تويتر توثيقا لحجب الأناضول من صفحة حساب الوكالة، مضيفا فيديو موضحا به إخطار الوزارة. أما الكاتب السعودي سعود الرئيس فقال في معرض تعليقه على حجب الأناضول إن "الشعب السعودي العظيم طالب بحجبها". وأكد الصحفيون أن حرية الصحافة والإعلام لا تعني السماح للمنابر المعادية بنشر ما يحلو لها ضد السعودية. وقالوا إن خطوة الحجب جاءت بعد

ل'الذباب الإلكتروني' في السعودية هجوما على وكالة الأناضول قبل يومين عبر هاشتاغ يطالب بحجب الوكالة ميريرين ذلك بادعاء التحريف والإساءة لبلادهم. وبدا هذا الهجوم للكثير من متابعي الشبان السعودي أنه 'تمهيد رسمي' لقرار الحجب". وهدية وخوارزميات تنسأ عبر البرامج، ومهمتها إعادة التغريدات، لتنتسئ حالة من التفاعل الوهمي على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن من اتهمهم الأناضول بانهم ذباب إلكتروني، هم في الواقع وباغترافها شخصيات سعودية إعلامية

حجبت وزارة الإعلام السعودية موقع وكالة الأناضول وموقع التلفزيون التركي في البلاد، ورغم أن الحجب تحول إلى مادة للتصعيد الإعلامي بين البلدين، إلا أن وسائل الإعلام التركية اعترفت أنه جاء استجابة لمطالب صحفيين وإعلاميين على مواقع التواصل، بغض النظر عن توصيفها لهم.

الرياض - أكدت وسائل الإعلام السعودية حجب موقع وكالة الأناضول التركية في البلاد، بعد مطالبات من قبل صحفيين وإعلاميين وناشطين على مواقع التواصل من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بعدم السماح للمنابر المعادية للسعودية بإيصال رسائلها المسيئة للبلاد.

وشمل الحجب أيضا موقع التلفزيون التركي تي.آر.تي عربي، وأكدت شخصيات إعلامية ونخب معروفة، حجب موقع الوكالة باللغة العربية في السعودية بقرار من وزارة الإعلام، وتظهر رسالة عند محاولة الدخول إلى الموقع من السعودية، ونشرتها وسائل الإعلام السعودية تقول إن "الموقع محجوب لمخالفته أنظمة الوزارة".

صحافيون سعوديون يعتبرون أن حرية الصحافة لا تعني السماح للمنابر المعادية بنشر الشائعات ضد بلادهم

ولاقي خبر الحجب اهتماما واسعا من قبل وسائل الإعلام التركية والسعودية، فبينما انتقدت التقارير التركية الحجب واعتبرته انتهاكا لحرية الصحافة والإعلام، قال إعلاميون سعوديون إنه رد طبيعي ضد نشر الأخبار الكاذبة والشائعات ضد السعودية، وإن حرية الصحافة لا تحمي "التضليل والرسائل الإعلامية المعادية"، فالعايير الصحافية واضحة وهناك فرق بين الانتقاد ونشر الشائعات والتشويه.

كما ذكر سعوديون على مواقع التواصل أن تركيا نفسها قامت بحجب

تقييد حرية الإعلام خطر على المواطنين في زمن كورونا

المواطنين، مثل تلك المتعلقة بالعلاج أو الأدوية الوممية، أو المعلومات الكاذبة التي تثير الذعر". وأضاف "ورغم ذلك، لا يمكن وقف الشائعات من خلال الرقابة، انتشار الفيروس داخل البلاد وخارجها. ولكن عبر مصادر معلومات متعددة ومستقلة".

وأوضح "لا يبرر هذا البؤء فرض أي قيود على الأنشطة الصحافية أو حرية الإعلام، لهذه الأسباب وغيرها". ويشير ديسير إلى أن القيود التي فرضتها الصين على الإعلام في بداية تفشي البؤء، أعاقت الجهود المبذولة لمنع انتشار الفيروس داخل البلاد وخارجها. وقال "إن فرض قيود على الإعلام الحر لم يؤد إلى تعزيز إحساس المواطنين بالأمن، بل عرّضهم لخطر أكبر".



وأضاف "لا تعتمد صحة الإنسان على الرعاية الصحية التي يمكن الوصول إليها بسهولة فحسب، ولكن أيضا على إتاحة المعلومات الدقيقة"، موضحا أن وسائل الإعلام تنشر المعلومات أيضا عن التهديدات الصحية وسبل الوقاية المتاحة.

وقال "في هذه الأزمة غير المسبوقة، وذات الأبعاد المتعددة، هناك حاجة أيضا إلى تعريف المواطنين بحقوقهم، مثل المزايا الاجتماعية وظروف العمل والحقوق الخصوصية وحماية البيانات. وكيف يمكن لهذه الحقوق أن تتأثر".

وبالإضافة إلى ذلك، تساعد المحطات الإذاعية والصحف، المواطنين على التكيف مع قرارات الإغلاق، وذلك بإعطاء هؤلاء الخاضعين للعزل بعضا من فترات الهدوء، أو بتقديم برامج لطلبة المدارس القابعين في منازلهم.

فيينا - يزداد عدد الدول التي تفرض قيودا على الصحفيين كلما ارتفعت بها أعداد حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد. ويقول هارلم ديسير، ممثل حرية الإعلام بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إنه يشعر بالقلق حيال هذا الاتجاه، لأنه من الممكن أن يؤدي في النهاية إلى تعرض المواطنين للخطر بدلا من حمايتهم من الأخبار الزائفة.

وأضاف السياسي الفرنسي السابق "أكثر ما يثير قلقي بشأن الوضع الحالي هو أنه في الكثير من الدول، كان الحد من التدفق الحر للمعلومات جزءا من الاستجابة لحالة الطوارئ الصحية، وكذلك الحد من حقوق وسائل الإعلام في نشر أخبار البؤء".

ومنذ 19 مارس الماضي، أعرب ديسير عن مخاوفه في ما يتعلق بإحدى عشرة دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والبالغ عددها إجمالا 57 دولة. ورغم أن المنظمة المعنية بالأمن والديمقراطية، تمتد في أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا الوسطى، سطر ديسير الضوء بشكل كبير على القيود التي فرضتها الدول الشيوعية السابقة، وقال "هل تمثل هذه الأزمة مؤشرا للأوضاع الكامنة لحرية وسائل الإعلام في كل دولة؟ قد يكون الأمر كذلك، حتى لو كان من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات جازمة في هذا الشأن".

وقد تبنت أذربيجان، والبوسنة والهرسك، والمجر، ورومانيا، وروسيا، إجراءات ضد نشر معلومات غير صحيحة عن وباء كورونا، مثل فرض حظر أو عقوبات.

كما انتقد ديسير خطط أوكرانيا لتحويل أموال من وسائل البث العام، لجهود مكافحة فيروس كورونا، بالإضافة إلى تعرض صحفيين يتبنون آراء نقدية للاعتقال في بيلاروس وتركيا. وعلق "اتفق تماما مع الحاجة إلى مكافحة المعلومات التي قد تضلل

الحوثيون يصعدون الانتهاكات بأحكام إعدام أربعة صحفيين

ومنتصف فبراير الماضي أعلنت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاق أطراف النزاع باليمن على خطة لإتسام أول عملية تبادل رسمية واسعة النطاق للأسرى والمحتجزين منذ بداية الصراع في البلاد.

ودعت الوزارة الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان للتدخل الطارئ لإنقاذ حياة الصحفيين وإطلاق سراحهم فورا.

الحكم هو الأول في تاريخ اليمن السياسي والحديث، حيث يعد استكمالا لسياسة الجماعة في إسكات كل معارض

كما طالبت نقابة الصحفيين اليمنيين السبت بإسقاط الحكم الذي أصدرته محكمة حوثية، وقالت النقابة في بيان "تابعنا الحكم التعسفي الصادر عن المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون، غير ذات الاختصاص والقاضي بإعدام 4 صحفيين وإبقاء 6 آخرين تحت الرقابة لمدة 3 سنوات بعد الاكتفاء بمدة سجنهم".

وأكدت النقابة رفضها لهذا الحكم، داعية كافة المنظمات المعنية بحرية الرأي والتعبير إلى "ممارسة الضغوط لإسقاطه وبذل المزيد من الجهود للإفراج عن الصحفيين وإنهاء معاناتهم". وفي العاشر من سبتمبر 2018 بدأت المحكمة الجزائية في صنعاء الخاضعة للحوثيين، جلسات محاكمة الصحفيين العشرة بعد أكثر من ثلاث سنوات على اختطافهم.

ويأتي هذا الحكم بعد أيام من مصادقة محكمة يديرها الحوثيون على حكم الإعدام بحق أحد البهائين بسبب مذهبه، في تجاهل للنداءات العالمية

"شكلية لم تتوفر فيها شروط العدالة والنزاهة".

ويحتجز الحوثيون حاليا عشرة صحفيين، وتتم "محاكمتهم بتهمة تجسس ملفقة بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، وفق ما تؤكد تقارير محلية ودولية".

واختطف الحوثيون 9 صحفيين في يونيو 2015 من مقر عملهم في أحد الفنادق بالعاصمة صنعاء، واختطفوا صحافيا عاشرا في أغسطس من العام نفسه. وقال محامي الصحفيين عبدالجيد صبره إن "المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء عقدت جلستها في قضية الصحفيين العشرة المختطفين دون حضور فريق الدفاع".

وأضاف في منشور عبر حسابه على فيسبوك أن "المحكمة أصدرت حكمها على الصحفيين، وقضى الحكم بإدانتهم بما نسب إليهم". كما يقضي بمعاقبة بقية الصحفيين المختطفين وهم هشام طرموم وهشام اليوسفي وهيثم الشهاب وعصام بلغيث وحسن عناب وصالح القاعدي بالسجن، مع الاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن.

وأوضح صبره أن الحكم ابتدائي وسيقوم فريق الدفاع عن الصحفيين بالاستئناف، مضيفا أن "القاضي كان قد أصدر أمرا سابقا بمنع حضورهم مرافعة جلسات محاكمة الصحفيين". وتتهم نيابة أمن الدولة (تابعة للحوثيين) الصحفيين، بالتعاون مع الحكومة اليمنية الشرعية والتحالف العربي بقيادة السعودية. وقررت المحكمة وضع الصحفيين الستة الذين سيطر سراحهم تحت رقابة الشرطة مدة ثلاث سنوات ومصادرة المضبوطات.

وقالت وزارة حقوق الإنسان السبت في بيان نقلته وكالة الأنباء الرسمية إن "هذا القرار يعد خطوة تصعيدية من شأنها إجهاد الجهود الأمامية المبذولة بشأن تبادل المعتقلين والأسرى والمخطفين قسرا".

والحديث، حيث يعد استكمالا لسياسة الجماعة في إسكات كل معارض".

واعتبر أن هذا "يهدد بكارثة خطيرة على مستوى الحقوق والحيريات العامة في اليمن ويفتح الباب واسعا لانتهاكات قادمة". ولفت إلى أن الحكم الذي أصدرته المحكمة التابعة للحوثيين "حكم منعدم قانونا، كونه صادرا عن محكمة فقدت صفتها القضائية بموجب قرار صادر عن مجلس القضاء الأعلى، التابع للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، فضلا عن الإخلال بمبادئ المحاكمة العادلة".

من جانبها أدانت الحكومة اليمنية حكم الإعدام على الصحفيين الأربعة وهم: عبدخالق عمران وأكرم الوليدي وحارث حميد وتوفيق المنصور. كما أكد وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني في تغريدة على تويتر أن المحاكمة كانت

والحديث، حيث يعد استكمالا لسياسة الجماعة في إسكات كل معارض".

واعتبر أن هذا "يهدد بكارثة خطيرة على مستوى الحقوق والحيريات العامة في اليمن ويفتح الباب واسعا لانتهاكات قادمة". ولفت إلى أن الحكم الذي أصدرته المحكمة التابعة للحوثيين "حكم منعدم قانونا، كونه صادرا عن محكمة فقدت صفتها القضائية بموجب قرار صادر عن مجلس القضاء الأعلى، التابع للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، فضلا عن الإخلال بمبادئ المحاكمة العادلة".

من جانبها أدانت الحكومة اليمنية حكم الإعدام على الصحفيين الأربعة وهم: عبدخالق عمران وأكرم الوليدي وحارث حميد وتوفيق المنصور. كما أكد وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني في تغريدة على تويتر أن المحاكمة كانت

والحديث، حيث يعد استكمالا لسياسة الجماعة في إسكات كل معارض".

واعتبر أن هذا "يهدد بكارثة خطيرة على مستوى الحقوق والحيريات العامة في اليمن ويفتح الباب واسعا لانتهاكات قادمة". ولفت إلى أن الحكم الذي أصدرته المحكمة التابعة للحوثيين "حكم منعدم قانونا، كونه صادرا عن محكمة فقدت صفتها القضائية بموجب قرار صادر عن مجلس القضاء الأعلى، التابع للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، فضلا عن الإخلال بمبادئ المحاكمة العادلة".

أصدرت محكمة تابعة للحوثيين في العاصمة اليمنية صنعاء، حكما بإعدام أربعة صحفيين بتهمة "الخيانة والتخابر مع دول أجنبية"، بعد سنوات من اعتقالهم.

وقال توفيق الحميدي رئيس منظمة سمام للحقوق والحيريات (بمينة أهلية مقرها جنيف) السبت، إن المحكمة الجزائية التابعة لجماعة أنصار الله الحوثية في صنعاء، أصدرت حكما قضى بإعدام أربعة صحفيين مختطفين لديها منذ خمس سنوات.

وقال الحميدي "صدر الحكم بحق 10 صحفيين، وقضى بإعدام أربعة منهم وإدانة الآخرين مع الإفشاء باستمرار حبسهم". وأشار إلى أن هذا الحكم "يشكل تطورا خطيرا جدا ضد الصحافة والصحفيين في اليمن، كما يعد الأول في تاريخ اليمن السياسي



حكم بالموت على الكلمة الحرة